من الأمريكيتين إلى روسيا إلى الزيارة الأخيرة للنمسا

الخطاب السياسي السعودي كما تطرحه جولات سمو ولي العهد

الأمير عبدالله مع جورج بوش بعد ١١ سبتمبر وسط ظروف سياسية متسارعة

■ هكذا.. واصلت الاحادية والفردية تراجعها واصبحت تمثل خطاباً مثالياً مجازياً او تراجعاً انكفائياً.. وفي كل.. فهي اول وابرز الطرق للخروج من سلاسل المعادلات الطويلة دون ادنى حضور، وللخبط في ذات الارض والمكان.. وربما ذات الزمن.

وحين تواصل التطورات السياسية والدولية تفاعلها.. وتتضاعف مستحدثاتها ومستجداتها فانها بالمقابل تسعى هي ايضاً الى تراجع تام ورسمي للفردية او الحياة من طرف واحد او جانب واحد..

كل ما جدَّ ويجد في العالم ومنذ دخوله مرحلة التكتلات والصراعات ونشوب حربية.. والدول تلتحق بهدىً وبغير هدى.. بنقاط ارتكاز دولية كبرى.. هي بدورها توازعت ادوار الحراك السياسي على طريقة القطب ودوائره.... ونشأت مقابل ذلك تبعيات والتقاءات واقطاب متعددة.. تحرك كل قطب وفق رؤية المصلحية القائمة على تقوية دوائره والتقوي بها.. وقد شهد العالم ذلك جلياً حين كان المعسكر السوفيتي مقابلاً فكرياً وسياسياً للمعسكر الرأسمالي..

عدا ان تلك الثنائية القطبية ورغم كونها مبرراً حقيقياً لنشوء النزاعات واختلافات المصالح والرؤى الا انها اسهمت وبلاشك.. في ترشيد وتقنين تلك الصراعات ان لم تكن قد حجبتها في كثير من الظروف والاحوال.. ونشأت مظاهر الصراعات الساكنة التي كان احد اشهر مسمياتها الحرب الباردة..

الا ان ماحدث بعد ذلك من سقوط لجدار برلين وما اردف ذلك من سقوط لقطب التوازن العالمي وهو الاتحاد السوفييتي.. والذي ختمت به نزاعات الاقطاب والمعسكرين الشرقي والغربي..

خطاب ثابت ومستوعب للمتغيرات

كل ذلك فتح الباب لحياة سياسية جديدة.. غابت فيها لعبة القطب.. الا ما كان من استمرار لما ظل يدر مصلحة وابعاداً متنوعة للقطب الاوحد الآن.

وظهرت ظاهرة الدول العظمى التي اتجهت الى البحث عن المصلحة بشكل اولي ومعلن.. واستثمرت غياب قوى مناهضة ومماثلة لها، وسعت الى اعادة تشكيل العالم واوضاعه بحسب ماتقتضيه توجهاتها والقائمة بالطبع على ماتقتضيه مصالحها.

وبرزت بعد هذا التفافات متعددة من الدول العظمى على بعضها البعض ونشأت تحالفات وتنظيمات رأت اتحاد مشاريعها وتقارب مصالحها.. وتشكلها ككيان له من عناصر التقارب ما يمكن بناؤه والسعي لتثبيته اكثر من عناصر الخلاف والتفرق.. ولا ادل على ذلك من تحالفات كالناتو والاتحاد الاوروبي..

وبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ايلول ٢٠٠١م.. وبعد ان انتبه العالم الى صوت الطائرت تدك برجي مركز التجارة العالمي بأمريكا.. انتبه كذلك الى ماسيتبع هذا الحادث من تشكلات واتحادات وانفصالات وتحولات مابين الهامش والمتن وبروز صوت يسعى لبسط احاديته وتعميمها والتداخل الذي تعدى حدود الشركاء والحلفاء التقليديين.

لكن جهة ما لم تقدم ماقدمته القاعدة للاجنحة السياسية والعسكرية الامريكية في احداث الحادي عشر من سبتمبر..

وهو ما صنع حالة دولية جديدة.. انطلقت بعد ذلك التاريخ.. واخذت تتغير تبعاً لذلك الكثير من المعادلات والنمطيات السياسية التي ظلت طويلاً..

واللعبة ذاتها هي التي اسهمت في تراجع المسلم السياسي وتحوله عن وظيفته الرئيسة.. وانسحابات خارج النطاقات الثابتة السابقة.. بل وتراجع واضح لادوار المؤسسات والهيئات ذات الدور التنظيمي والعالمي..

فلم تعد الامم المتحدة ذات الموائيق الناهضة بعلاقات الدول والتدخلات ورصد المواقف العالمية وتنظيمها وتنفيذها..

وهكذا.. وفي ظل هذا التحول شهدت المنطقة العربية ابرز ارتباكاتها وتأرجحاتها في ظل هذا المستجد العالمي.. وخرجت الحالة من اقتصادها على دوائر السياسة والعسكرة.. لتشمل قضايا ثقافية واعلامية ومعرفية حول الآخر والعلاقة به ودخلت في ذلك كل الابعاد الدينية والثقافية بالاضافة الى السياسية.

العلاقة بالآخر والتي تحركت في العقل العربي والثقافة العربية ضمن مواقف متعددة كان من ابرزها: موقف الرفض المطلق للغرب وذلك من خلال النظرة التي تشكله دائماً في صورة العدو الحضاري للعروبة والاسلام وانه هو الذي يقف خلف كل مشاكلها وازماتها مما ذهب ببعض الاصوات والتيارات ذات المنطلق الديني الى تبني القطيعة التامة مع الغرب وتقسيم الدنيا الى بلاد كفر وبلاد اسلام.. واعلان دائم للعداء والحرب.

وانكفاءات على الذات من الدول والجماعات التي تعيش هذا التصور.. وعزلة مفتعلة رتبت نماذج وامثلة كبرى كنموذج طالبان حين كانت الدولة، وكنموذج القاعدة فيما يتعلق بالجماعة والتحزبات.

الموقف الآخر.. وهو موقف القبول والاستجابة المطلقة للغرب الآخر.. وهذا الموقف اقتضى من التماهي وغياب الرؤية والخسارات المتتابعة..

والتبعية المطلقة التي لا تتعدى ذلك الحد للمشاركة او اثبات اي حضور او صوت خاص، بالاضافة الى مايمثله هذا الطرح من جناية على الثقافة القومية لاي فئة تعيش مثل هذا الموقف وهو ما ابرز صراعات وانقسامات وفقد تام للهوية والذات في الكثير من الدول او الثقافات التي مرت بتجربة كتلك.

اما الموقف الثالث فهو الموقف الواعي بضرورة الحضور المتسق مع ثقافة الذات وهويتها من خلال التوفيق والمواءمة بين ضرورات ومتطلبات الراهن السياسي مع الحفاظ على المنجز الخاص وبقاء الصوت الاصيل والواعي بتحولات الظروف والمراحل دون حدة او تطرف في اي من الجانبين..

وداخل الحراك الدولي الجديد الذي عم العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر وماحدث من انقلابات ثقافية وسياسية تغيرت معها خرائط العلاقات والتجمعات السياسية.. وفتح الباب امام مرحلة جديدة من العلاقات مع الآخر المتكئ..

الآخر المتكئ الذي تقوده وتشرّع رؤاه الولايات المتحدة.. وكيفما كان القبول أو الرفض لذلك التشريع.. فقد توازعت العالم بعض تلك المواقف السابقة.. عدا انها كادت أن تنحصر في موقف القابل قبولاً مطلقاً أو المتحفظ بين رأيين لا ينصر أحدهما الآخر، عدا أن موقفاً جديداً من الآخر بدأ يتشكل ضمن هذا الراهن العالمي.. وهو موقف يتحرك ضمن ظاهر ومضمر ويضاف إلى ثنايات المواقف السابقة.

إنما ووسط هذه التأرجحات والمستجدات السياسية والدولية الجديدة.. ما الموقف الذي اختطته المملكة العربية السعودية وهل كان منفصلاً عن الصوت السياسي الذي خلفته وتحركت السياسة السعودية به؟، وهل اقتصر موقفها على طرف واحد ضمن المعادلة الدولية؟، وهل اختلف المعلن عن المضمر وما المسارات التي تحركت فيها السياسة السعودية بعد الراهن العالمي الجديد سواء في الداخل العربي أو الخارجي العالمي؟ وهل اتخذت السعودية من الدول ذات الحراك الأوحد حالياً مرتكزاً لخطابها وتعاملاتها.. والى أي مدى توزع الدور السعودي في العلاقة الخارجية مع الشقيق العربي والآخر الصديق؟.. وأسئلة كثيرة يمكن قراءتها واستكناهها من خلال إحدى أبرز الفعاليات السياسية السعودية.. وهي زيارات وجولات سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والتي شكلت خطاباً سياسياً ودولياً.. استطاع أن يوازن بين أوضاع وثقافة ومتطلبات ومتغيرات الداخل.. وبين تحولات الخارج واحتكاماته الجديدة إلى صوت واحد وقطب واحد.

الحضور العربي والدولي للأمير عبدالله بن عبدالعزيز ممثلاً السياسة السعودية من خلال المواقف المتعددة من مختلف القضايا والمستجدات شكلت صوتاً سياسياً أضحى يمثل ورقة حية في ساحة العالم بمختلف أقطاره وقضاياه، وفتحت باباً جديداً وجاداً لإشراك وجهة نظر عربية وإسلامية في كل ما يدور في العالم واتخذت لنفسها موقعاً ضمن الآراء والمواقف التي يعج بها العالم.. ورسمت لذلك الموقف أبعاداً لا تميل إلى طرف على حساب طرف.. ولا تذعن لحالات الانجراف التي تعيشها كثير من الدول والحكومات، ذلك الحضور الجديد الذي مثلته زيارات وجولات الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أسهمت كذلك بشكل واضح وكبير في ادراج صوت عربي وحي على قائمة الأصوات الفاعلة سياسياً وزواجت بين التواصل والتعامل والقبول وتبادل المصالح مع الآخر.. وبين السعي الذاهب إلى انتزاع الحقوق وردها إلى أهلها ورفع صوت احتجاجي يمثل الضمير العربي في مختلف أشكاله وتوجيهاته، والبحث الدائم عن تفعيل الموائيق والاتفاقيات وبنود المعاهدات الدولية مقابل ما يلحظ من اختراقات متعددة تهمش كل تلك الاتفاقيات والهيئات الدولية.

الحضور الدولي الذي سعى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى اثباته لم يكن واقفاً عند البحث عن المصالح الذاتية أو الانطلاق بصوت سعودي فحسب وانما تجاوز ذلك إلى الالتزام الديني والأخلاقي بالقضايا العربية والإسلامية.

في الامريكيتين قبل ١١ سبتمبر

ولعل من أبرز تلك التحركات تلك الجولة التي قام بها سمو ولي العهد في دول الأمريكيتين في سبتمبر عام ٢٠٠٠م أي قبل الحادي عشر من سبتمبر بعام واحد وقد شملت تلك الزيارة الولايات المتحدة وفنزويلا والأرجنتين والبرازيل.

وجاءت تلك الزيارة لتقدم بعداً جديداً تسعى إليه القيادة يتمثل في بحث عن دور مؤثر وصوت حاضر ومسموع في فترة سادت فيها آخر معطيات التكلات والتحركات السياسية الدولية واستقرت ملامح النظام الدولي الجديد، الذي لا يعترف للقاعدين أو الراضخين بمكان.. أضف إلى أن العلاقات المتميزة والوثيقة التي بنتها المملكة وحافظت عليها ورسخت جذورها مع مختلف دول العالم بما فيها الولايات المتحدة.. تعطي قبولاً مسبقاً لأي تحرك سعودي كتحرك الأمير عبدالله الذي حملته تلك الجولة الشهيرة، أضف إلى ذلك فإن وعي القيادة بالحجم الاقتصادي والحيز الذي تشغله المملكة في السوق العالمي من خلال كونها أكبر دولة منتجة للنفط ومن خلال كونها الدولة التي تمتلك ربع احتياطي العالم من النفط الخام.. كل هذا يفتح الباب لحضور سعودي في خارطة الجديد والراهن السياسي وتتحول معه تحركات القيادة ومساعيها الدولية أمراً مشروعاً.. حيث إن المكانات المتعددة التي تحتلها المملكة وعلى أصعدة متعددة تحول من حضورها العالمي أمر بالغ الأهمية وفي نفس الوقت أمر طبيعي وحتمي.. وبالمقابل.. فبالاضافة إلى هذا الجانب الذي كان خلف جولة سبتمبر/٢٠٠٠ الشهيرة.. فإن جانباً آخر لم يغب عن ذهن هذه الخطوة ذلك أن المملكة إحدى الدول الأكثر أهمية ومكانة بين دول العالم العربي والعالم الإسلامي.. وفي نفس الوقت تعيش المملكة ارتباطاً عضوياً بذينك العالمين مما يحتم عليها حمل جزء في عملية البحث عن الأمن والسلام واستعادة الحقوق، والإسهام في حل الصراعات والمشاكل التي عاشتها وتعيشها المنطقة العربية والإسلامية.

الصوت العربي الحاضر دولياً

وقد تزامنت تلك الزيارة مع قمة الألفية الجديدة التي عقدت بنيويورك يوم الثامن من سبتمبر لعام ٢٠٠٠ وقد شارك في تلك القمة سمو ولي العهد وألقى كلمة المملكة العربية السعودية في جلسة الافتتاح وقد حملت تلك الكلمة رؤية سعودية للدور الذي يجب أن تضطلع به منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية قامت على بنود ومواثيق تخول لها القيام بدور في شؤون النزاعات والقضايا الدولية وحملت تلك الكلمة آراء وتصريحات وتصورات انشغلت بها الصحافة العالمية والعربية في أقطار متعددة. فقد تحدث سموه عن أسف المملكة لأن قضية حقوق الانسان ما تزال تستخدم في كثير من الأحيان لفرض الضغوط وأداة للابتزاز بغية تحقيق مصالح سياسية واقتصادية معينة، وتحدثت الكلمة عن عولمتين: عولمة تسعى لهيمنة القوي على الضعيف وأخرى تساعد على اثراء التواصل الحضاري والتقارب بين الشعوب والأمم وتوسيع آفاق التعاون فيما بينهم.. وتناول سمو ولي العهد في كلمته تلك الشأن الفلسطيني محملا اسرائيل مسؤولية تعثر عملية السلام ومشددا على الحق العربي في القدس الشريف والاراضي العربية التي تشملها القرارات الدولية، بالاضافة الى نقاط تناولت امورا ملحة كأسلحة الدمار الشامل والارهاب وضرورة فتح حوار مسؤول بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة.. وغيرها.

وفي تلك الزيارة التقى الأمير عبدالله برؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا والارجنتين والبرازيل..

وقد حمل الأمير عبدالله في كل تلك اللقاءات وفي غيرها التصور السعودي لكل الشؤون والمستجدات الدولية. العالمية منها ذات المساس بالشأن العربي.. حيث يوضح غير مرة ان المملكة تستشعر مسؤوليتها وموقعها في حركة الاقتصاد العالمي.. والسوق النفطي تحديداً مما حدا بها الى انتهاج سياسة بترولية متزنة.. وطالب في ذلك بالتعاون من كل الاعضاء لتحمل مسؤوليتها وانتهاج سياسات وخطوط متزنة.

ومن مظاهر الخطاب السياسي السعودي الذي حملته ورسخته تلك الزيارات ذلك القائم على اعلان التواصل والتفاعل الدائم من قبل المملكة العربية السعودية مع كل دول العالم والاستعداد لتطوير آفاق ذلك التواصل وفي ذلك سعي لقلب الصورة المغلوطة التي قد ترى شيئا من مجال.. وكسب رأيه فيما يتعلق بالقضايا ذات العلاقة بالشأن العربي والإسلامي..

وقد تناقلت وسائل أنباء عديدة الموقف المشيد للرئيس النمساوي بالأمير عبدالله وما له من دور فعال في البحث عن حلول سلمية للمشاكل الصعبة في منطقة الشرق الأوسط، موضحاً أن دور سمو ولي العهد يعزز التوقعات النمساوية والقائمة بالرغم من المشاكل الناتجة عن الإرهاب واستخدام القوة.. إلا أن رغبة الشعوب الحقيقية في السلام سوف تمنح جميع المسؤولين السياسيين القوة لايجاد حلول للجروح الدامية في عصرنا الحالي.

وفي هذا التصريح النمساوي دليل على أن الخطاب السياسي السعودي قد أصبح حاضراً وحياً في مختلف الأوساط والنخب السياسية العالمية.

وهذه الجولة الأخيرة حوت جانباً من الفعل السياسي السعودي الذي يمثل الأخ العربي بالنسبة له شريكاً دائماً وارتباطاً مصيرياً تحركه وحدة الدين واللغة والانتماء والثقافة والموروث.. وهذا من المعلوم الذي لا حاجة لافاضة فيه..

وقد برز هذا الجانب في زيارة الأمير عبدالله لمصر.. التي سبقت زيارته للنمسا وزيارته للمغرب التي تلت الزيارة النمساوية.. وقد جاءت هاتان الزيارتان في مسعى يبحث عن حل تداركي يمكن أن تعقد به القمة في أقرب وقت ممكن بعد الفشل الذي حدث في تونس أواخر الشهر الماضي..

وفي الداخل العربي أو الخارج العالمي.. يواصل الخطاب السعودي السياسي تشكله وامتداده واسهامه في التفاعل والاستجابة والتأثر في المعطى السياسي العالمي.

ويحمل هذا الخطاب صوت الأمة باحثاً لها عن وضع نعي من خلاله تلك التبدلات والتحولات التي يمر بها العالم وما تتطلبه من تحرك واع يصل به إلى أن يكون طرفاً فاعلاً في رسم ملامح هذه المتغيرات بعد فهمها بدل الركون والارتهان إلى جمود وبقاء في موقع المتلقي والذي يرغم على الاستجابة القسرية لأي طارئ.

مواقف ثابتة قبل الحادي عشر من سبتمبر وبعده

يحيى الأمير

yameer333@hotmail.com

خطابات ولي العهد صوت عربي في خارطة السياسة العالمية

د. بصيرة الداود

في هذا الجزء تقدم الدكتورة بصيرة الداود أستاذ التاريخ السياسي والحضاري.. قراءة لزيارة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى النمسا ودورها في تفعيل عمل دولي ونقل وجهة النظر السعودية في قضايا العالم ومستجداته وموقع هذه الزيارة من الزيارات السابقة: إن الدبلوماسية هي فن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، وهي أداة رئيسة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير في الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها، وكسب تأييدها بالشكل الاقناعي والأخلاقي، مما يتيح المجال أمام تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات.

وإذا كان تنوع الأدوات الدبلوماسية ضروري ومهم لبناء العلاقات الدولية فإن «دبلوماسية القمة»، التي يعقدها رؤوساء الدول والحكومات فيما بينهم بهدف التوصل إلى بعض القرارات السياسية الهامة، أو عقد الاتفاقات التي تخدم المصالح الوطنية تعد نمطاً سياسياً مهماً في التعامل الدبلوماسي، وعلامة بارزة من علامات الانفراج في الأزمات، وحلول مبدأ التشاور والتفاوض محل سياسات الحافة والمواجهة.

وقد تكون الزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - إلى دولة النمسا يوم الأربعاء الماضي ٣١ مارس ٢٠٠٤م نموذجاً للدبلوماسية السعودية الناجحة المختلفة حتى لا يكون في اتجاهات الدولة أي تأثير سلبي ضار على الجهود الدبلوماسية المبذولة في الخارج.

وإذا كان الهدف الرئيسي من هذه الزيارة كما أشار إليها سمو ولي العهد في خطابه الرسمي في دولة النمسا هو تعزيز العلاقات الاقتصادية. فهذا مؤشر واضح على أن المملكة العربية السعودية قد بدأت باتخاذ مسلك خاص في خطابها السياسي الخارجي بما يتوافق مع روح العصر الجديد الذي تهيمن فيه الاعتبارات المالية، والتجارية والأعمال على كل الاعتبارات التي صاغت العلاقات بين الدول، وأفرزت منظومة من القيم والثقافات المتساوية مع بناها التحتية.

لهذا فقد أمن رصد التطور الجديد في مفهوم ومضمون العلاقات الدولية من خلال التقاط أهم مكونات العصر الراهن باعتباره عصراً مجسداً لمفهوم ودبلوماسية المصالح التجارية، خاصة بعد أن تم حسم الصراع الايديولوجي بين المعسكرين «الرأسمالي والاشتراكي» اللذين سادا الحياة الدولية لعدة عقود خلت وهيمنا على المسرح الدولي.

وتعد النمسا إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي تجاري هام، كما يوجد بها مقر الأمانة العامة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، وصندوق التنمية الدولي وهما مؤسستان دوليتان تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم الأعضاء فيهما.

كما يلاحظ من خلال زيارة سمو ولي العهد والتقائه بالمسؤولين النمساويين، والمسؤولين الدوليين مثل «الأمين العام للأمم المتحدة - كوفي عنان» محاولته الجادة للتفاوض والتفاهم على مواقف المملكة العربية السعودية الرسمية، ونقل وجهة نظر مواقف حكومات العالم العربي الإسلامي، في محاولة لانتهاج سياسة محددة حول ممارسات النفوذ السياسي الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى مهيمنة على العالم، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وإيجاد حلول وسط لكثير من المشاكل التي يعاني منها ويرزخ تحت وطأتها العالم العربي والإسلامي بشكل عام. وذلك من خلال الدور الهام الذي تكتسبه النمسا في الدول العربية والإسلامية، وخاصة المملكة العربية السعودية، من خلال استضافتها للمقر الأوروبي الثاني للمنظمة الدولية للأمم المتحدة، ووكالتها المتخصصة التي يبرز من خلالها نشاط السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

وقد أوضح سمو ولي العهد لدى زيارته الرسمية للنمسا أبرز القضايا السياسية التي يعاني منها العالم العربي وأهمها قضية فلسطين، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة للانتهاكات الإسرائيلية تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، وكذلك مسألة وجود الاحتلال الأمريكي - البريطاني على أرض العراق - بالإضافة إلى توضيح شامل للأوضاع الداخلية للوطن العربي، وبشكل خاص الوضع الداخلي للمملكة العربية السعودية، وما تتطلبه المرحلة الراهنة والمقبلة الهامة جداً من ضرورة اجراء تغيير وتعديل وإصلاحات لمؤسسات الدولة الداخلية بهدف تقوية الدولة وجبهتها الداخلية ازاء تحديات وضغوط الدول الاستعمارية الكبرى.

هذا بالإضافة إلى نقل وجهة نظر المملكة العربية السعودية ذات الثقل والوزن الإسلامي العالمي من الدين الإسلامي «كديانة سماوية، تدعو إلى الاخاء والتسامح ونبذ الاستبداد والعنف والعدوان الذي ينتج عن ظاهرة «الإرهاب» والذي قد أصاب المملكة في عقر دارها وسبب لها الكثير من الخسائر البشرية والمادية والمعنوية. وهو ظاهرة أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للإنسان في عالمنا المعاصر. حيث لم تعد المشكلة قاصرة أو ظاهرة على منطقة بعينها، وإنما أصبحت مشكلة دولية تتركز خطورتها في احتلالها لدور هام في الصراع السياسي، حتى أضحت إحدى الوسائل الفعالة التي يلجأ إليها أحد الأطراف في الصراع لتحقيق أهدافه، وفي كثير من الأحيان تعد السبيل المتاح لبعض الجماعات للتعبير عن مواقفها والإعلام عن قضاياها.

وإذا ما تم تقييم هذه الزيارة التاريخية والرسمية لدولة النمسا كنموذج للزيارات الرسمية السابقة التي قام بها سمو ولي العهد لعدد من الدول في أوروبا الغربية أو الشرقية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول قارة آسيا. فإن هذه الزيارة الرسمية تسهم في بناء العلاقات الدبلوماسية الناجحة التي تخلق التناسق في التحركات الدبلوماسية المختلفة للدول في إطار من التوقيت المناسب، وتحت أكثر الظروف ملاءمة لمصالحها، وهي تحتاج إلى خبرات ومهارات دبلوماسية من نوع خاص كانت ظاهرة وواضحة في زيارة سمو ولي العهد لدولة النمسا وذلك من خلال قدرته على التحليل الشامل والمتعدد لأبعاد الظروف والمواقف الخارجية، وكذلك مهارته في عرض مواقف المملكة العربية السعودية واتجاهاتها بالنسبة لكثير من القضايا بنوع من المرونة افسح المجال أمامها للاخذ والرد، والقدرة على خلق أفضل صور التوافق بين الإمكانيات المتاحة وأدوات التنفيذ، مما يصعد من نفوذ الدبلوماسية السعودية وقوة تأثيرها خارجياً لكي يتحقق الغرض الأسمى والذي تبرزه سياسة المملكة العربية السعودية وتنشط فيه دائماً في المحافل الدولية وهو ضرورة تحقيق السلام بغاياته وقيمه العالمية التي يأتي في مقدمتها غياب أو انتهاء الأعمال العدوانية، ويولد الإحساس بالاطمئنان لدى كل شعب، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال قيام علاقات ودية فيما بين الشعوب أساسها افتراض حسن النية، وغايتها التعاون في مختلف المجالات، وهذا يوفر فرصاً كثيرة للاهتمام بالبناء والتشييد، والإبداع الحضاري، وتحقيق الرفاه والتقدم.

وأخيراً فإن ما نود قوله بأن هذه الزيارة التاريخية السياسية كانت مؤشراً واضحاً على نجاح المعرفة السياسية المكتملة لسمو ولي العهد، والتي تجلت من خلال معرفته بالأطراف الخارجية الأخرى معرفة متبلورة وغير منقوصة.

مع الرئيس الروسي

شراكة وتواصل على مختلف الأصعدة

شراكة مع الشقيق العربي وتفاعل مشروط مع الآخر الصديق

الانكفائية او التمركز حول الذات بعيداً عن الثقافات والمجتمعات المختلفة وهو ايضا سعي إلى اعلان قبول واستعداد سعودي دائم لاقامة علاقات وتواصلات مع مختلف دول العالم بمختلف ثقافته وتوجهاته.. والذي يعود لكلمة سمو الأمير عبدالله في زيارته التاريخية للبرازيل في سبتمبر عام ٢٠٠٠م مثلا.. فسيجد تشكلات ذلك الخطاب وظواهره حاضرة في أحاديث الأمير عبدالله وكلماته ومنها:

إن ما يفصل بين بلدينا من مسافات جغرافية شاسعة يتداعى أمام علاقات الصداقة والتعاون والمبادئ الانسانية وارث حضاري لا يعترف ببعد المسافات وتراميها، ان الروابط بين بلدكم الصديق ومنطقتنا تحمل ابعادا تاريخية وانسانية جمعت بين شعوبنا على مدى عقود من الزمن نعتز بها ونقدرها. وان واقع العلاقات بين بلدينا قائم ومبني على مبادئ ومفاهيم مشتركة في احترام الشرعية الدولية وحل المنازعات بالطرق السلمية وتأييد ودعم قضايا السلام في العالم.

ومن الخطابات التي تظهر للناظر في زيارات وجولات الأمير عبدالله.. ذلك التناول الشفاف والحقيقي للداخل السعودي بعيدا عن افتعالات صور غير واقعية أو مثالية.. وانما تقدم الصورة الحقيقية حيث يؤكد ولي العهد دائما ان المملكة تتبنى سياسات اصلاحية متعددة.. وانها تتخذ طريق التمهل والمبادرة معا بحثا عن الأفضل والثابت والمستمر.. ومن بين تلك الاصلاحات التي يتناولها سموه في خطاباته الاصلاح الاقتصادي من خلال اتباع سياسات كالخصخصة وتعزيز دور القطاع الخاص. وزيادة الكفاءة والانتاجية ويوضح في كل ذلك ان مثل هذه العمليات والاصلاحات ليست سهلة ولا وقتية.. الا انه وبالعزم والحرص سيتم تخطي جميع العقبات والوصول الى تحقيق الأهداف والغايات تنشيطا وتطويرا.

ولا يغيب عن بال القيادة استثمار مثل تلك الزيارات للاسهام بالرؤية السعودية فيما يتعلق بالسوق النفطي.. الذي تحمل فيه المملكة تاريخا من التعاون والتواصل مع أقطابه والمستفيدين منه فتسعى من خلال تلك اللقاءات إلى تثبيت الرؤية السعودية فيما يتعلق بالتزامات السوق وحجم الانتاج والالتزام بالاتفاقيات والمواثيق.

الخطاب السعودي للخارج ومن خلال زيارات الأمير عبدالله بن عبدالعزيز هو في كثير من جوانبه خطاب عربي إسلامي سواء على مستوى المضمون والقضية المطروحة أم على مستوى الألفاظ والتسميات.. ولعل في الاقتباس السابق من كلمة ولي العهد ابان زيارته للبرازيل يلحظ الحديث عما يسميه سموه «منطقتنا».. «ثقافتنا».. تاريخنا.. بالاضافة إلى ذلك ما تقله هذه الخطابات من تبيان واضح لما يمر به العالم الاسلامي وما تنسب به الغطرسة الاسرائيلية من الغاء وتبديد لكل جهود السلام في الشرق الأوسط، يؤكد ذلك التحرك السعودي الضخم الذي جاء بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في ديسمبر عام ٢٠٠٠م.. وما مثله ذلك التحرك من خروج على النمط التقليدي للمناشدات عبر القنوات الدبلوماسية التقليدية.. بل هو ماشاهده الجميع من تحرك سعودي لدى دول الاتحاد الأوروبي وبصوت جاد حيث أكد بأن الاتحاد الأوروبي لا يليق به ان يقوم بدور ساعي البريد، وطالب في كل من ألمانيا وفرنسا وغيرها بدور أوروبي فاعل في عملية السلام والسعي إلى بلورة رؤية جادة تلك الزيارة، والبارز في هذه الزيارة ان الخطاب السعودي لم يتزعزع عن مسلماته ومطالبه وعناصره التي قام عليها.. واستمر الرهان السعودي على الأخ العربي، وعلى الصديق الأجنبي وعقدت في ذلك اللقاء مباحثات سعودية أمريكية تناولت العلاقة بين البلدين بعد العواصف التي مرت بها ورغم ذلك لم يغب الشأن العربي والشؤون الأخرى ذات العلاقة عن مفردات الخطاب السعودي مهما كان الظرف ومهما كانت الحالة.. وقد شدد الأمير عبدالله في تلك الزيارة على ضرورة التحرك للبحث عن حل للحالة الفلسطينية.. وادانة تابعة للإرهاب بمختلف أشكاله ومصادره.

وسعت آراء الأمير عبدالله في ذلك اللقاء إلى ايضاح موقف الإسلام من الإرهاب وضرورة الفصل بينهما والحرص على إبقاء العلاقات السعودية الأمريكية - كما كانت واحتفاظ كل طرف باستقلاله والسعي المشترك إلى إقامة التعاون واستمراره والتعاضد من أجل الوصول إلى الأهداف الأسمى التي تحقق للجميع ما هو منشود ومأمول.

زيارة روسيا وتعدد الشركاء

وفي سبتمبر عام ٢٠٠٣م.. قام سمو ولي العهد بزيارة تاريخية إلى روسيا.. فتحت هذه الزيارة الباب أمام ما يمكن تسميته بمسار متميز وحي في السياسة السعودية التي راهنت وتراهن بنجاح على الآخر الصديق.. خاصة ان مثل هذه الزيارة وفي مثل هذا الظرف بالذات، ولدولة مثل روسيا ذات التاريخ الذي يجعل منها بقية ذلك القطب الدولي الأفل المسمى بالاتحاد السوفييتي.. كل هذا فتح الباب لتحليلات ورؤى سياسية أشادت بالتحرك السعودي نحو روسيا.. وفتح باباً للتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي معها.. وما يمثله ذلك التحرك من استقلالية وحرية للسياسة السعودية والخطاب الذي تتحرك به واشتماله على فعاليات وتسهم في تحريك الخريطة السياسية الدولية، ولقد كان لهذا الانفتاح الجديد على روسيا والذي أولته القيادة بالغ اهتمامها وباشره سمو ولي العهد.. أثر بالغ في تعدد القراءات السياسية لهذه الخطوة.

وفي هذا اللقاء حمل سمو ولي العهد ذات القضايا والمطالبات والمسائل التي عرف بها وعرفت به.. فقد دعا إلى عمل جاد يضمن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والبحث عن سلام عادل وشامل بناء على قرارات مجلس الأمن الدولي.. مستنهضاً الموقف الروسي لتأييد العديد من المبادرات كخارطة الطريق ومبدأ الحل الشامل والعادل للنزاع العربي الإسرائيلي، وفي ذلك ركز الخطاب السعودي أيضاً على المسألة العراقية ووحدة العراق والحفاظ على أمنه وسيادته، كذلك ضرورة البحث عن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وأضيفت هذه الزيارة إلى رصيد الحراك السياسي السعودي الذي يسعى إلى توسيع حضوره ومكانه وسط هذه المتقلبات والمتغيرات السياسية التي يعيشها العالم.

الزيارة الأخيرة (النمسا)

وكانت آخر زيارات سمو ولي العهد هي التي قام بها الأسبوع الماضي إلى النمسا.

زيارة سمو ولي العهد هذه جاءت ضمن اهتمام عالمي لا يكاد يقل عن ذلك الذي رافق غيرها من الزيارات وكما هي العادة.. فقد واصل الخطاب السعودي رهانه المشروط على الآخر.. الذي يسعى لتفعيل العلاقات وفتح آفاق التعاون والشراكة في أكثر من مجال.. وكسب رأيه فيما يتعلق بالقضايا ذات العلاقة بالشأن العربي والإسلامي..

وقد تناقلت وسائل أنباء عديدة الموقف المشيد للرئيس النمساوي بالأمير عبدالله وما له من دور فعال في البحث عن حلول سلمية للمشاكل الصعبة في منطقة الشرق الأوسط، موضحاً أن دور سمو ولي العهد يعزز التوقعات النمساوية والقائمة بالرغم من المشاكل الناتجة عن الإرهاب واستخدام القوة.. إلا أن رغبة الشعوب الحقيقية في السلام سوف تمنح جميع المسؤولين السياسيين القوة لايجاد حلول للجروح الدامية في عصرنا الحالي.

وفي هذا التصريح النمساوي دليل على أن الخطاب السياسي السعودي قد أصبح حاضراً وحياً في مختلف الأوساط والنخب السياسية العالمية.

وهذه الجولة الأخيرة حوت جانباً من الفعل السياسي السعودي الذي يمثل الأخ العربي بالنسبة له شريكاً دائماً وارتباطاً مصيرياً تحركه وحدة الدين واللغة والانتماء والثقافة والموروث.. وهذا من المعلوم الذي لا حاجة لافاضة فيه..

وقد برز هذا الجانب في زيارة الأمير عبدالله لمصر.. التي سبقت زيارته للنمسا وزيارته للمغرب التي تلت الزيارة النمساوية.. وقد جاءت هاتان الزيارتان في مسعى يبحث عن حل تداركي يمكن أن تعقد به القمة في أقرب وقت ممكن بعد الفشل الذي حدث في تونس أواخر الشهر الماضي..

وفي الداخل العربي أو الخارج العالمي.. يواصل الخطاب السعودي السياسي تشكله وامتداده واسهامه في التفاعل والاستجابة والتأثر في المعطى السياسي العالمي.

ويحمل هذا الخطاب صوت الأمة باحثاً لها عن وضع نعي من خلاله تلك التبدلات والتحولات التي يمر بها العالم وما تتطلبه من تحرك واع يصل به إلى أن يكون طرفاً فاعلاً في رسم ملامح هذه المتغيرات بعد فهمها بدل الركون والارتهان إلى جمود وبقاء في موقع المتلقي والذي يرغم على الاستجابة القسرية لأي طارئ.

سمو ولي العهد في زيارته الأخيرة للنمسا